صندوق الاستثمار كابيتال المتنوع بالريال السعودي
صندوق استثماري مفتوح
(مدار من قبل شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة)

القوائم المالية
للفترة من ١٢ مارس ٢٠٢٤م
(تاريخ بدء الصندوق) إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
مع
تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى مالكي الوحدات

KPMG Professional Services Company
Roshn Front, Airport Road
P.O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

Headquarters in Riyadh

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية
واجهة روشن، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مالكي وحدات صندوق الاستثمار كابيتال المتنوع بالريال السعودي

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية **لصندوق الاستثمار كابيتال المتنوع بالريال السعودي** ("الصندوق")، المدار من قبل شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة ("مدير الصندوق") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقوائم الدخل الشامل، والتغيرات في صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لمالكي الوحدات، والتدفقات النقدية للفترة من ١٢ مارس ٢٠٢٤م (تاريخ بدء الصندوق) إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ولتتماشى مع الأحكام المطبقة في لائحة صناديق الاستثمار الصادرة من هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق وهو المسؤول عن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية، لتمكينه من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق هو المسؤول عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة الصندوق، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الصندوق.

KPMG Professional Services Company, a professional closed joint stock company registered in the Kingdom of Saudi Arabia with a paid-up capital of SAR110,000,000 and a non-partner member firm of the KPMG global organization of independent member firms affiliated with KPMG International Limited, a private English company limited by guarantee.
شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية، شركة مساهمة مهنية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية، رأس مالها (١١٠،٠٠٠،٠٠٠) ريال سعودي مدفوع بالكامل، وهي عضو غير شريك في الشبكة العالمية لشركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لـ كي بي إم جي العالمية المحدودة، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مالكي وحدات صندوق الاستثمار كابيتال المتنوع بالريال السعودي (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لمدير الصندوق.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الصندوق على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة **لصندوق الاستثمار كابيتال المتنوع بالريال السعودي ("الصندوق").**

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية

ناصر أحمد الشطيري
رقم الترخيص ٤٥٤

الرياض في ٢٠ رمضان ١٤٤٦هـ
الموافق: ٢٠ مارس ٢٠٢٥م

	الإيضاحات	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م**
الموجودات		
النقد وما في حكمه	٩	**٨,٧٦٥,١٤٢**
الاستثمارات	١٠	**١٦,٧٥٣,٢٧٥**
إجمالي الموجودات		**٢٥,٥١٨,٤١٧**
المطلوبات		
أتعاب الإدارة المستحقة	١١, ١٥	**١٣,٤٣٩**
المصروفات المستحقة		**١٢٨,٤٧٤**
إجمالي المطلوبات		**١٤١,٩١٣**
صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لمالكي الوحدات		**٢٥,٣٧٦,٥٠٤**
الوحدات المصدرة (بالعدد)		**٢,٤٥٦,٣٦٩**
صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لكل وحدة (ريال السعودي)	٢٠	**١٠,٣٣**
- صافي قيمة الموجودات وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (بالريال السعودي)		
- صافي قيمة موجودات التعامل (ريال السعودي)	٢٠	**١٠,٣٥**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	الإيضاحات	**للفترة من ١٢ مارس ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م**
الإيرادات		
دخل العمولة الخاصة	١٢	**١,١٢٧,١٧١**
إيرادات اخرى		**٢٧,٥٥٥**
إجمالي الايرادات		**١,١٥٤,٧٢٦**
المصروفات		
أتعاب إدارة	١١, ١٥	**(١٠٢,٢٧٢)**
أتعاب الحفظ		**(٣٠,٠٠٠)**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٣	**(٥٣,٠٨٨)**
المصروفات الأخرى	١٤	**(١٤١,١٢٣)**
إجمالي المصروفات		**(٣٢٦,٤٨٣)**
صافي ربح الفترة		**٨٢٨,٢٤٣**
الدخل الشامل الآخر للفترة		--
إجمالي الدخل الشامل للفترة		**٨٢٨,٢٤٣**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	للفترة من ١٢ مارس ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لمالكي الوحدات في بداية الفترة	--
إجمالي الدخل الشامل للفترة	٨٢٨,٢٤٣
المساهمات والاستردادات من قبل مالكي الوحدات:	
المساهمات من قبل مالكي الوحدات	٣٤,٣٩٨,٨٤٣
الاستردادات من قبل مالكي الوحدات	(٩,٨٥٠,٥٨٢)
صافي المساهمات من قبل مالكي الوحدات	٢٤,٥٤٨,٢٦١
صافي الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لمالكي الوحدات في نهاية الفترة	٢٥,٣٧٦,٥٠٤

معاملات الوحدات (بالعدد)

	للفترة من ١٢ مارس ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
الوحدات المصدرة في بداية الفترة	--
الوحدات المصدرة خلال الفترة	٣,٤١٧,٦٥١
الوحدات المستردة خلال الفترة	(٩٦١,٢٨٢)
صافي الزيادة في الوحدات	٢,٤٥٦,٣٦٩
الوحدات المصدرة في نهاية الفترة	٢,٤٥٦,٣٦٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	الإيضاحات	**للفترة من ١٢ مارس ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م**
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي ربح الفترة		**٨٢٨,٢٤٣**
التعديلات لـ:		
الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٣	**٤٣,٩٦٤**
دخل العمولة الخاصة	١٢	**(١,١٢٧,١٧١)**
		(٢٥٤,٩٦٤)
صافي (الزيادة)/ النقص في الموجودات التشغيلية		
وصافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:		
الاستثمارات		**(١٦,٥٤٨,٨٥١)**
أتعاب الإدارة المستحقة		**١٣,٤٣٩**
المصروفات المستحقة		**١٢٨,٤٧٤**
دخل العمولة الخاصة المستلم		**٨٧٨,٧٨٣**
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(١٥,٧٨٣,١١٩)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
المساهمات من قبل مالكي الوحدات		**٣٤,٣٩٨,٨٤٣**
الاستردادات من قبل مالكي الوحدات		**(٩,٨٥٠,٥٨٢)**
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**٢٤,٥٤٨,٢٦١**
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**٨,٧٦٥,١٤٢**
النقد وما في حكمه في بداية الفترة		**--**
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	٩	**٨,٧٦٥,١٤٢**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

١. عام

صندوق الاستثمار كابيتال المتنوع بالريال السعودي ("الصندوق") هو صندوق استثماري عام مفتوح، تم تأسيسه بموجب اتفاقية بين شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة ("شركة الاستثمار كابيتال أو مدير الصندوق")، شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك السعودي للاستثمار ("البنك")، والمستثمرين ("مالكي الوحدات"). بدأ الصندوق عملياته في ١٢ مارس ٢٠٢٤م.

يهدف الصندوق إلى تحقيق التوازن بين المحافظة على رأس المال والعوائد الإيجابية من خلال الاستثمار في محفظة متنوعة من أدوات الدخل الثابت وأدوات سوق النقد، بالإضافة إلى المنتجات المركبة والصناديق الاستثمارية. ستلتزم كافة الاستثمارات بالمعايير الشرعية للصندوق.

شركة الاستثمار كابيتال هي مدير الصندوق وشركة الرياض المالية هي أمين الحفظ للصندوق.

فيما يتعلق بالتعامل مع مالكي الوحدات، يعتبر مدير الصندوق أن الصندوق وحدة محاسبية مستقلة. وبناءً على ذلك، يقوم مدير الصندوق بإعداد قوائم مالية منفصلة للصندوق.

٢. اللوائح النظامية

يتم إدارة الصندوق بموجب لائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة عن هيئة السوق المالية.

٣. الأساس المحاسبي

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبة الدولية (المعايير المحاسبية للمعايير الدولية للتقرير المالي) المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ولتتماشى مع الأحكام المعمول بها في لائحة صناديق الاستثمار الصادرة من هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق.

تبدأ الفترة المالية الأولى للصندوق من ١٢ مارس ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، لذلك لم يتم إدراج أي معلومات مقارنة في هذه القوائم المالية.

٤. أسس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي وعلى أساس مبدأ الاستمرارية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية.

ليس لدى الصندوق دورة تشغيل محددة بوضوح وبالتالي لا يعرض موجودات ومطلوبات متداولة وغير متداولة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي. بدلاً من ذلك يتم عرض الموجودات والمطلوبات بترتيب درجة سيولتها.

٥. عملة النشاط والعرض

يتم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي وهو عملة النشاط للصندوق. تم تقريب كافة المبالغ لأقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك.

٦. استخدام الأحكام والتقديرات

عند إعداد هذه القوائم المالية، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية على أساس مستمر. ويتم إثبات التعديلات على التقديرات بأثر لاحق.

وفيما يلي أهم المجالات التي قامت فيها الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات:

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
إن قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات مهمة بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني.

هناك عدد من الأحكام الهامة المطلوبة أيضًا عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل:

- اختيار نماذج وافتراضات ملائمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات/الأسواق والخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها؛ و
- تحديد مجموعة من الموجودات المالية المتماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٧. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة عند إعداد هذه القوائم المالية:

أ. العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي على أساس أسعار التحويل في تاريخ التقرير. يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه قياس القيمة العادلة.

يتم إثبات فروقات العملات الأجنبية الناتجة عن الترجمة في قائمة الدخل الشامل كصافي أرباح أو خسائر صرف أجنبي، باستثناء تلك الناتجة عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتي يتم إثباتها كمكون من صافي الربح من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ب. إثبات الإيرادات

دخل العمولة الخاصة

يتم إثبات دخل ومصروفات العمولات الخاصة في قائمة الدخل الشامل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يتم به بالضبط تخفيض المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأداة المالية (أو، فترة أقصر، حيثما كان ذلك مناسباً) إلى القيمة الدفترية للأداة المالية عند الإثبات الأولي. عند حساب معدل الفائدة الفعلي يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية وليس الخسائر الائتمانية المستقبلية.

٧. **السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)**

ب. إثبات الإيرادات (يتبع)

دخل العمولة الخاصة

يتم إدراج العمولة الخاصة المستلمة أو المستحقة والعمولة المدفوعة أو المستحقة الدفع في قائمة الدخل الشامل كدخل عمولة خاصة ومصروفات عمولة خاصة على التوالي.

ج. الأتعاب والمصروفات الأخرى

يتم إثبات الأتعاب والمصروفات الأخرى في قائمة الدخل الشامل عند استلام الخدمات ذات الصلة.

د. الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الإثبات والقياس الأولي

يتم الإثبات الأولي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يصبح فيه الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي نشأت فيه.

يتم الإثبات الأولي للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إثبات تكاليف المعاملة في قائمة الدخل الشامل. يتم الإثبات الأولي للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة زائدا/(ناقص) تكاليف المعاملة التي تتعلق مباشرة باقتنائها أو إصدارها.

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية عند الإثبات الأولي على أنه يتم قياسها كما يلي: بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يُحتفظ بالموجودات المالية ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- أن ينشأ عن الآجال التعاقدية للموجودات المالية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت كلا الشرطين أدناه ولا يصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يتحقق الهدف منه عن طريق تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية.
- ينشأ عن آجالها التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات الأولي للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، يحق للصندوق أن يختار بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

٧. **السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)**

د. الموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إضافة لذلك، عند الإثبات الأولي، يحق للصندوق أن يخصص بشكل نهائي الموجودات المالية التي بطريقة أخرى تستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وإذا قام بذلك، يقوم بحذف عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أخرى أو تخفيضه بشكل كبير.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد إثباتها الأولي، إلا في الفترة التي يقوم فيها الصندوق بتغيير نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

يجري مدير الصندوق تقييماً للهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات فيه على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي أُخذت في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل هذه السياسات عملياً. وبالتحديد، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات عمولة تعاقدية، والحفاظ على بيانات معدلات الفائدة محددة، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول هذه الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات؛
- يتم تقييم طريقة أداء المحفظة ورفع تقرير بها إلى مديري الصندوق؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال - فيما إذا كانت المكافآت تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- تكرار حجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. إلا أن المعلومات حول نشاط المبيعات لا تؤخذ بالاعتبار عند عزلها، ولكن كجزء من التقييم الكلي لكيفية تحقيق أهداف الصندوق المذكورة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بشكل معقول بعد استبعاد سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الضائقة". إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الإثبات الأولي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، عندئذٍ يجري الصندوق تغييراً لتصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال. ولكنه يدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستقبلية الناشئة حديثاً أو التي تم شراؤها حديثاً.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة

لغرض هذا التقييم، يعرّف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات الأولي. تعرف "العمولة/الفائدة" على أنها مبلغ مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) بالإضافة إلى هامش الربح.

٧. **السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)**

د. الموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، يأخذ الصندوق بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية تتضمن شرطا تعاقديا قد يؤدي إلى تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية وإذا كان كذلك فلن تستوفي هذا الشرط. وعند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق بالاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرافعة المالية؛
- آجال السداد والتمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (دون حق الرجوع لترتيبات الموجودات)؛ و
- الخصائص التي تعدل اعتبارات القيمة الزمنية للنقود - إعادة الضبط الدوري لمعدلات الفائدة.

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد إثباتها الأولي، إلا في الفترة التي يقوم فيها الصندوق بتغيير نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

تصنيف المطلوبات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف مطلوباته المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ما لم يصنف المطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

التوقف عن الإثبات

يتوقف الصندوق عن إثبات الموجودات المالية (أو حيثما كان ذلك مناسباً، جزء من الموجودات المالية أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) عند انقضاء مدة الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عند قيامه بتحويل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في المعاملة التي يتم بموجبها انتقال جميع مخاطر ومنافع ملكية الموجودات المالية بشكل جوهري أو التي لا يقوم الصندوق بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع ملكية الموجودات المالية بشكل جوهري ولا يحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

عند التوقف عن إثبات الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (أو القيمة الدفترية الموزعة على جزء من الموجودات التي تم التوقف عن إثباتها) ومجموع ما يلي (١) المقابل المالي المستلم (بما في ذلك أي موجودات جديدة يتم الحصول عليها ناقصاً أي مطلوبات جديدة مفترضة) و (٢) أي ربح أو خسارة متراكم تم إثباته في الدخل الشامل الآخر يتم إثباته في الربح أو الخسارة.

المعاملات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل الموجودات التي تم إثباتها في قائمة المركز المالي الخاصة به، ولكنه يحتفظ إما بكافة أو معظم مخاطر ومنافع الموجودات المحولة أو جزء منها، لا يتم التوقف عن إثبات هذه الموجودات المحولة. إن تحويل الموجودات مع الاحتفاظ بجميع أو معظم المخاطر والمنافع يشمل معاملات البيع وإعادة الشراء.

بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم الصندوق بالاحتفاظ أو تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الموجودات المالية بشكل جوهري ويقوم بالإبقاء على السيطرة على الموجودات، يستمر الصندوق في إثبات الموجودات بقدر مشاركته المستمرة التي تحدد بقدر تعرضه للتغيرات في قيمة الموجودات المحولة.

يقوم الصندوق بالتوقف عن إثبات الالتزام المالي عند تسوية أو إلغاء أو انتهاء الالتزامات التعاقدية.

٧. **السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)**

د. الموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق قانوني ملزم لدى الصندوق في الوقت الحالي بإجراء مقاصة لتلك المبالغ وكذلك عندما يكون لدى الفرع النية لتسويتها على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يتم السماح بذلك بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية أو للأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة معاملات مماثلة مثل نشاط تداول الصندوق.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يثبت الصندوق مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- ودائع سوق النقد
- الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة

لم يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة للاستثمارات في حقوق الملكية.

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية باستثناء ما يلي، والتي تقاس كخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرًا:

- الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير، و
- الموجودات المالية والتي لم تزيد المخاطر الائتمانية (أي مخاطر التعثر في السداد التي وقعت على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) بشكل كبير منذ الإثبات الأولي لها.

يأخذ الصندوق بالاعتبار الموجودات المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطرها الائتمانية مساوياً للتعريف المفهوم دولياً بـ "درجة الاستثمار".

<u>قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة</u>

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح محتمل للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية بأنها القيمة الحالية لكافة النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

<u>الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية</u>

لتحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الإثبات الأولي، فإن الصندوق يضع في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات العلاقة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي استنادا إلى الخبرة السابقة للصندوق والتقييم الائتماني للخبير، بما في ذلك تقييم التغير في احتمالية التعثر في السداد كما في تاريخ القوائم المالية واحتمالية التعثر في السداد وقت الإثبات الأولي للتعرض للمخاطر.

إن أحد المؤشرات الكمية الرئيسية التي يستخدمها الصندوق هي التخفيض النسبي للتصنيف الائتماني للمقترض مما ينتج عنه تغير في احتمالية التعثر في السداد.

٧. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

د. الموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية (يتبع)

وباستخدام الحكم الائتماني، والخبرات السابقة ذات الصلة، قدر الإمكان، يمكن للصندوق أن يحدد أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وذلك استناداً إلى مؤشرات نوعية محددة تأخذها بالاعتبار تكون مؤشراً على ذلك وأن تأثرها قد لا يظهر بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب. تتضمن المؤشرات النوعية مهلة للسداد.

تعريف التعثر في السداد

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي متعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن تسدد الشركة المستثمر فيها التزاماتها الائتمانية للصندوق بالكامل، دون لجوء الصندوق إلى إجراءات مثل تسييل الورقة المالية (إن وجدت)؛ أو
- عندما يكون الأصل المالي متأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.

مدخلات تقييم ما إذا كانت احدى الأدوات المالية متعثرة في السداد، وقد تتغير أهميتها على مدى زمني لتعكس التغيرات في الظروف.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً تمثل جزءً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد والتي من المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان عمر الأداة أقل من ١٢ شهرًا). إن أقصى فترة تؤخذ في الحسبان عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها الصندوق لمخاطر الائتمان. يجري الصندوق تقييماً في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية التي تقيد بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية. وتعد الموجودات المالية "منخفضة القيمة الائتمانية" عندما يقع حدث أو أكثر ذو تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

الشطب

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة باسترداد الأصل المالي بمجمله أو بجزء منه.

ه. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من ودائع لدى البنوك ونقد لدى الوسيط في حساب تداول ولدى أمين الحفظ في حساب استثماري وموجودات مالية عالية السيولة ذات استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية للتغيرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من قبل الصندوق عند إدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

٧. **السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)**

و. الوحدات المستردة

يصنف الصندوق الأدوات المالية المصدرة ضمن المطلوبات المالية أو أدوات حقوق الملكية، وذلك وفقاً للشروط التعاقدية للأدوات.

لدى الصندوق وحدات مستردة مصدرة. عند تصفية الصندوق، تمنح هذه الوحدات مالكيها الحق في صافي الموجودات المتبقية. ويتم تصنيفها بالتساوي من جميع النواحي ولها شروط وظروف متطابقة. توفر الوحدات المستردة للمستثمرين الحق في المطالبة باسترداد الأموال نقدًا بقيمة تتناسب مع حصة المستثمر في صافي موجودات الصندوق في كل تاريخ استرداد وكذلك في حالة تصفية الصندوق.

يتم تصنيف الوحدات المستردة على أنها حقوق ملكية عند استيفائها لكافة الشروط التالية:

- تمنح المالك حصة تناسبية من صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق؛
- تصنف في فئة الأدوات التي تخضع لجميع فئات الأدوات الأخرى؛
- جميع الأدوات المالية في فئة الأدوات التي تخضع لجميع فئات الأدوات الأخرى لها سمات متطابقة؛
- بصرف النظر عن الالتزام التعاقدي للصندوق بإعادة شراء أو استرداد قيمة الأداة النقدية أو أصل مالي آخر، لا تشتمل الأداة على أي سمات أخرى تتطلب التصنيف على أنه باعتباره التزامًا؛ و
- إن إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة العائدة للأداة على مدى عمرها تستند بشكل جوهري على الربح أو الخسارة، أو التغير في صافي الموجودات المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي موجودات الصندوق المثبتة وغير المثبتة على مدى عمر الأداة.

يتم إثبات التكاليف الإضافية التي تعود مباشرة إلى إصدار أو استرداد الوحدات المستردة ضمن حقوق الملكية مباشرة كخصم من المتحصلات أو جزء من تكلفة الشراء.

٨. **المعايير واللوائح الجديدة**

أ. المعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي والتعديلات عليها، المطبقة بواسطة الصندوق

إن المعايير الجديدة والتعديلات والتغييرات على المعايير الحالية التي صدرت عن مجلس معايير المحاسبة الدولية سارية المفعول اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤م وعليه تم تطبيقها من قبل الصندوق، حيثما ينطبق ذلك:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١	المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات وتصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦	التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة الاستئجار
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٧	ترتيبات تمويل الموردين

إن تطبيق المعايير المعدلة والتفسيرات الواجب تطبيقها على الصندوق لم يكن لها أي تأثر جوهري على هذه القوائم المالية.

٨. المعايير واللوائح الجديدة (يتبع)

ب. المعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي تعديلاتها الصادرة وغير سارية المفعول بعد

فيما يلي المعايير الجديدة والتعديلات والمراجعات على المعايير الحالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها غير سارية المفعول بعد. يعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	يسري مفعولها اعتباراً من الفترات التي تبدأ في أو بعد التاريخ التالي
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١	عدم قابلية التبادل	١ يناير ٢٠٢٥م
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٧	تصنيف وقياس الأدوات المالية	١ يناير ٢٠٢٤م
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨	العرض والإفصاح في القوائم المالية	١ يناير ٢٠٢٤م
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٨	بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك	متاح للتطبيق الاختياري/ تاريخ سريان مؤجل إلى أجل غير مسمى

من غير المتوقع أن يكون للمعايير والتفسيرات والتعديلات المذكورة أعلاه تأثير جوهري على القوائم المالية للصندوق.

٩. النقد وما في حكمه

	الإيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
النقد في حساب التداول		**٤٠٢,٧٨٨**
النقد لدى أمين الحفظ		**٣٣٨,٤٥٦**
ودائع سوق النقد	٩-١	**٨,٠٢٣,٨٩٨**
		٨,٧٦٥,١٤٢

٩-١ يتم الاحتفاظ بهذه الودائع لدى بنوك تجارية محلية ذات تصنيفات ائتمانية لدرجة الاستثمار.

لدى هذه الودائع تاريخ استحقاق أصلي ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع وتحمل معدل عمولة خاصة تتراوح من ٤,٦٪ إلى ٥,٨٪ سنوياً.

	الإيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
ودائع سوق النقد		**٨,٠٠٠,٠٠٠**
دخل العمولة الخاصة المستحق		**٣٣,٠٢٢**
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٣	**(٩,١٢٤)**
		٨,٠٢٣,٨٩٨

١٠. الاستثمارات

	الإيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة	١٠,١	**١٦,٧٥٣,٢٧٥**

١٠-١ فيما يلي تفاصيل الاستثمارات بالتكلفة المطفأة المتمثلة بالصكوك:

	الإيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
الصكوك	١٠,١,١	**١٦,٥٤٨,٨٥١**
دخل العمولة الخاصة المستحق		**٢٤٨,٣٨٨**
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٣	**(٤٣,٩٦٤)**
		١٦,٧٥٣,٢٧٥

١٠-١-١ لدى هذه الصكوك تاريخ استحقاق تزيد عن سنة وتحمل معدلات عمولة خاصة تتراوح من ٢,٢٥٪ إلى ٩,٥٪ سنويًا.

١١. أتعاب الإدارة والمصروفات

وفقاً لشروط وأحكام الصندوق يقوم الصندوق بدفع أتعاب إدارة إلى مدير الصندوق تعادل ٠,٥٪ سنوياً من قيمة صافي الموجودات في تاريخ كل تقييم. كما أن المصروفات الإدارية التي يدفعها مدير الصندوق بالنيابة عن الصندوق يتم استردادها من قبل الصندوق؛ والمصروفات الأخرى إن وجدت، المستحقة لمدير الصندوق يتم تصنيفها في المصروفات المستحقة.

١٢. دخل العمولة الخاصة

	للفترة من ١٢ مارس ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
الصكوك	**٧٤٩,٦٨١**
ودائع سوق النقد	**٣٧٧,٤٩٠**
	١,١٢٧,١٧١

١٣. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترة

	النقد وما في حكمه	الاستثمارات	الإجمالي
الرصيد في ١٢ مارس ٢٠٢٤م	--	--	--
المحمل خلال الفترة	**٩,١٢٤**	**٤٣,٩٦٤**	**٥٣,٠٨٨**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	**٩,١٢٤**	**٤٣,٩٦٤**	**٥٣,٠٨٨**

١٤. المصروفات الأخرى

	للفترة من ١٢ مارس ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
الأتعاب القانونية والمهنية	٧٨,٠٤٨
مصروفات ضريبة القيمة المضافة	٣٠,٦٤١
أتعاب هيئة الرقابة الشرعية	٢١,٠٠٠
أتعاب مجلس إدارة الصندوق	١٠,٠٠٠
المصروفات الأخرى	١,٤٣٤
	١٤١,١٢٣

١٥. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة بالصندوق على الشركة الأم لمدير الصندوق ومدير الصندوق ومجلس إدارة الصندوق وصناديق أخرى يديرها مدير الصندوق. يتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة خلال السياق الاعتيادي لأعماله.

بالإضافة إلى المعاملات والأرصدة المفصح عنها في هذه القوائم المالية، فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة من هذه المعاملات:

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملة	للفترة من ١٢ مارس ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
شركة الاستثمار كابيتال	مدير الصندوق	أتعاب إدارة	١٠٢,٢٧٢
البنك السعودي للإستثمار	الشركة الأم لمدير الصندوق	ودائع سوق النقد	١٢,٠٠٠,٠٠٠
		دخل العمولة الخاصة	١٦٣,٩٥٦
مجلس إدارة الصندوق	مجلس إدارة الصندوق	أتعاب مجلس إدارة الصندوق	١٠,٠٠٠

الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة:

الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة الأرصدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
شركة الاستثمار كابيتال	مدير الصندوق	أتعاب الإدارة المستحقة	١٣,٤٣٩
		المصروفات المستحقة	١١٩,٨٤٨

وحدات الصندوق المحتفظ بها لدى الأطراف ذات العلاقة (بالعدد):

الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
شركة الاستثمار كابيتال	مدير الصندوق	٤٨٥,٣٤٢
صندوق الاستثمار كابيتال للمرابحة بالريال السعودي	صندوق مدار بواسطة مدير الصندوق	٢٠٠,٠٠٠

١٦. تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يبين الجدول التالي تصنيف القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية للصندوق ضمن فئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	بالتكلفة المطفأة	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
الموجودات المالية		
النقد وما في حكمه	٨,٧٦٥,١٤٢	--
الاستثمارات	١٦,٧٥٣,٢٧٥	--
إجمالي الموجودات	٢٥,٥١٨,٤١٧	--
المطلوبات المالية		
أتعاب الإدارة المستحقة	١٣,٤٣٩	--
المصروفات المستحقة	١٢٨,٤٧٤	--
إجمالي المطلوبات	١٤١,٩١٣	--

١٧. إدارة المخاطر المالية

التعرض للمخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار وعملية التشغيل. يمكن تقسيم إدارة المخاطر إلى إدارة المخاطر المالية وإدارة المخاطر التشغيلية وقياس المخاطر المستقل. تشمل إدارة المخاطر المالية جميع عناصر عملية الاستثمار. يسمح عدد من أنظمة إدارة المخاطر لمدير الصندوق بملاحظة أي انحرافات عن المراكز المستهدفة والأهداف. تشمل إدارة المخاطر التشغيلية النقاط الأربعة للخسائر المحتملة وهي: العمليات والنظم والأشخاص والأحداث الخارجية. تعد إدارة المخاطر وظيفة مستقلة وهي منفصلة وظيفيا عن إدارة العمليات وإدارة المحافظ.

يعد قسم إدارة المخاطر هو المسؤول الرئيسي عن تحديد ومراقبة المخاطر. يشرف مجلس إدارة الصندوق على مدير الصندوق وهو مسؤول في النهاية عن إدارة المخاطر الشاملة للصندوق.

يتعرض الصندوق للمخاطر التالية نتيجة استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

يحتفظ الصندوق بمراكز في الأدوات المالية غير المشتقة وفقا لاستراتيجيته لإدارة الاستثمار. تتألف المحفظة الاستثمارية للصندوق من صكوك وودائع سوق النقد.

تم منح مدير الصندوق السلطة التقديرية لإدارة الموجودات تماشيًا مع أهداف الصندوق الاستثمارية. يقوم مدير الصندوق بمراقبة الالتزام بتوزيعات الموجودات المستهدفة ومكون المحفظة على أساس يومي. في الحالات التي تكون فيها المحفظة مختلفة عن توزيعات الموجودات المستهدفة، فإن مدير الصندوق ملزم باتخاذ الإجراءات لإعادة توازن المحفظة تماشيًا مع الأهداف المحددة ضمن الحدود الزمنية المقررة.

١٧. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته أو تعهداته المبرمة مع الصندوق مما يؤدي إلى تكبد الصندوق لخسارة مالية.

يتعرض الصندوق لمخاطر ائتمانية على رصيده المحتفظ به لدى أمين الحفظ وودائع سوق النقد والصكوك. لأغراض إعداد تقارير إدارة المخاطر يقوم الصندوق بدراسة وتجميع كل عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر التعثر في السداد الفردية للمدين، ومخاطر الدولة ومخاطر القطاع.

إن سياسة الصندوق بشأن مخاطر الائتمان هي تقليل تعرضه لمخاطر "الأطراف الأخرى" مع وجود مخاطر أعلى بشأن التعثر في السداد وذلك من خلال التعامل مع الأطراف الأخرى التي تستوفي معايير ائتمان محددة.

تتم مراقبة مخاطر الائتمان بانتظام من قبل مدير الصندوق للتأكد من تماشيها مع إرشادات الاستثمار الخاصة بالصندوق.

قد ينتج عن أنشطة الصندوق مخاطر في التسوية. "مخاطر التسوية" هي مخاطر الخسارة بسبب فشل منشأة في الوفاء بالتزاماتها بتقديم النقد أو الأوراق المالية أو الموجودات الأخرى المتفق عليها تعاقديًا.

بالنسبة لكل المعاملات تقريبًا، يقلل الصندوق من هذه المخاطر من خلال إجراء تسويات عن طريق وسيط نظامي لضمان تسوية الصفقة فقط عندما يكون الطرفان قد أوفيا بالتزامات التسوية التعاقدية.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
النقد وما في حكمه	**٨,٧٧٤,٢٦٦**
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة	**١٦,٧٩٧,٢٣٩**
	٢٥,٥٧١,٥٠٥

لا يوجد لدى الصندوق أي آلية تصنيف داخلية رسمية. يتم إدارة والتحكم بمخاطر الائتمان عن طريق مراقبة مخاطر الائتمان ووضع حدود للتعامل مع أطراف أخرى محددة والتقييم المستمر للقدرة الائتمانية للأطراف الأخرى. يتم بشكل عام إدارة مخاطر الائتمان على أساس التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف الأخرى.

تحليل جودة الائتمان

لدى الصندوق ودائع سوق النقد لدى لأطراف أخرى ذات جودة ائتمانية كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
A	**٤,٠٠١,٠٢٢**
BB+	**٤,٠٣٢,٠٠٠**
الإجمالي	**٨,٠٣٣,٠٢٢**

١٧. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

استثمر الصندوق في الصكوك ذات الجودة الائتمانية التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
A+	٣,٨٨٧,٠٣٨
B+	١,٩٢٥,٢٨١
B	٢,٣٦١,٥٥٤
BBB-	٤,٤٠٤,٧٣٧
دون درجة الاستثمار	٤,٢١٨,٦٢٩
الإجمالى	١٦,٧٩٧,٢٣٩

كما في تاريخ التقرير، تركزت الأدوات المالية للصندوق في القطاعات الاقتصادية التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
البنوك	١٥,٠٥٤,٣٩٠
الشركات	١٠,٥١٧,١١٥
الإجمالي	٢٥,٥٧١,٥٠٥

المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم قياس الانخفاض في قيمة ودائع سوق النقد والاستثمارات بالتكلفة المطفأة على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. يأخذ الصندوق في الاعتبار أن هذه التعرضات بها مخاطر ائتمان منخفضة استناداً للتصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف الأخرى.

تستند احتمالات التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً وعلى مدى العمر، إلى منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المعتمدة وسياسة الانخفاض في القيمة الخاصة بالصندوق. تعكس مقاييس الخسارة بافتراض التعثر في السداد بشكل عام معدل الاسترداد المفترض والتي ترتبط بالتصنيفات الائتمانية المركبة للأطراف الأخرى. ومع ذلك، إذا كانت الموجودات منخفضة القيمة ائتمانياً، فإن تقدير الخسارة يعتمد على تقييم محدد للعجز في النقد المتوقع وعلى معدل الربح الفعلي الأصلي.

قام الصندوق بتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة على ودائع سوق النقد والاستثمارات بالتكلفة المطفأة بقيمة ٥٣,٠٨٨ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

يتم إيداع النقد وما في حكمه للصندوق بشكل رئيسي لدى أطراف أخرى ذات تصنيف ائتماني "-A". لا تعد مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية جوهرية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر مواجهة الصندوق لصعوبة عند الوفاء بالتزاماته المرتبطة بمطلوباته المالية التي تتم تسويتها عن طريق السداد نقداً أو من خلال موجودات مالية أخرى.

يهدف مدير الصندوق إلى ضمان أن يكون لديه دائماً السيولة الكافية، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والظروف الحرجة، بما في ذلك الاسترداد المقدر للوحدات، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة الصندوق للخطر.

١٧. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

تنص شروط وأحكام الصندوق على اشتراكات واستردادات الوحدات على أساس يومي وبالتالي فهو معرض لمخاطر السيولة للوفاء بطلبات استرداد مالكي الوحدات في أي وقت.

يراقب مدير الصندوق متطلبات السيولة على أساس دوري كما يسعى للتأكد من توفر السيولة الكافية للوفاء بأي التزامات قد تنشأ.

يدير الصندوق مخاطر السيولة الخاصة به عن طريق الاستثمار بشكل أساسي في الأوراق المالية التي من المتوقع أن تتم تصفيتها خلال مدة قصيرة.

فيما يلي سجل الاستحقاق التعاقدي للموجودات المالية والمطلوبات المالية للصندوق:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	خلال ٣ أشهر	٣ - ١٢ شهراً	أكثر من سنة	دون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
النقد وما في حكمه	٨,٧٦٥,١٤٢	--			٨,٧٦٥,١٤٢
الاستثمارات	--	--	١٦,٧٥٣,٢٧٥	--	١٦,٧٥٣,٢٧٥
إجمالي الموجودات المالية	٨,٧٦٥,١٤٢	--	١٦,٧٥٣,٢٧٥	--	٢٥,٥١٨,٤١٧
أتعاب الإدارة المستحقة	١٣,٤٣٩	--	--	--	١٣,٤٣٩
المصروفات المستحقة	١٢٨,٤٧٤	--	--	--	١٢٨,٤٧٤
إجمالي المطلوبات المالية	١٤١,٩١٣	--	--	--	١٤١,٩١٣
صافي المركز	٨,٦٢٣,٢٢٩	--	١٦,٧٥٣,٢٧٥	--	٢٥,٣٧٦,٥٠٤

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تأثير التغيرات في أسعار السوق مثل معدلات العمولة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار حقوق الملكية على إيرادات الصندوق أو القيمة العادلة لملكيته في الأدوات المالية.

إن استراتيجية الصندوق لإدارة مخاطر السوق ناتجة عن أهداف استثمارات الصندوق وفقاً لشروط وأحكام الصندوق. تتم إدارة مخاطر السوق بانتظام من قبل مدير الصندوق وفقا للسياسات والإجراءات المحددة. تتم مراقبة مراكز السوق الخاصة بالصندوق بانتظام من قبل مدير الصندوق.

مخاطر العملات

تتم إدارة مخاطر العملة الخاصة بالصندوق بانتظام من قبل مدير الاستثمار وفقاً للسياسات والإجراءات المحددة.
يتم مراقبة مراكز العملة والتعرضات الخاصة بالصندوق على أساس يومي من قبل مدير الصندوق.

تظهر القيمة الدفترية للموجودات المالية بعد خصم المطلوبات المالية للصندوق المحتفظ بها بعملات أجنبية فردية بالريال السعودي كما في تاريخ التقرير كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	
	المبلغ ريال سعودي	٪
الدولار الأمريكي	١٦,٧٥٣,٢٧٥	٪١٠٠
	١٦,٧٥٣,٢٧٥	٪١٠٠

١٧. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر أسعار حقوق الملكية

مخاطر أسعار حقوق الملكية هي المخاطر الناجمة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. تتكون المحفظة الاستثمارية للصندوق من أدوات دين. وعليه، لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار حقوق الملكية.

مخاطر معدلات العمولة الخاصة

تنشأ مخاطر معدلات العمولة من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات العمولة على القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يراقب مدير الصندوق المراكز لضمان الحفاظ عليها ضمن حدود الفجوة المحددة، إن وجدت.

فيما يلي ملخص لمركز فروق معدلات العمولة للصندوق تم تحليله حسب تاريخ إعادة التسعير وتاريخ الاستحقاق التعاقدي أيهما أولًا:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	خلال ٣ أشهر	٣ - ١٢ شهراً	أكثر من سنة	غير المرتبطة بعمولة	الإجمالي
النقد وما في حكمه	٨,٠٢٣,٨٩٨	--	--	٧٤١,٢٤٤	٨,٧٦٥,١٤٢
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة	--	--	١٦,٧٥٣,٢٧٥	--	١٦,٧٥٣,٢٧٥
إجمالي الموجودات المحملة بعمولة	**٨,٠٢٣,٨٩٨**	**--**	**١٦,٧٥٣,٢٧٥**	**٧٤١,٢٤٤**	**٢٥,٥١٨,٤١٧**
أتعاب الإدارة المستحقة	١٣,٤٣٩	--	--	--	١٣,٤٣٩
المصروفات المستحقة	١٢٨,٤٧٤	--	--	--	١٢٨,٤٧٤
إجمالي المطلوبات المحملة بعمولة	**١٤١,٩١٣**	**--**	**--**	**--**	**١٤١,٩١٣**
إجمالي فجوة نسبة حساسية معدل العمولة الخاصة	**٧,٨٨١,٩٨٥**	**--**	**١٦,٧٥٣,٢٧٥**	**٧٤١,٢٤٤**	**٢٥,٣٧٦,٥٠٤**

يعرض الجدول أدناه الأثر على قائمة الدخل الشامل وعلى صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات ذات التقلب المحتمل المعقول في معدل سايبور بواقع ١٠٠ نقطة أساس في تاريخ التقرير. وتنشأ مخاطر معدلات العمولة للصندوق من استثماره في الصكوك وودائع سوق النقد.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	
الأثر على التغير	**الدخل الشامل**	**صافي الموجودات**
الزيادة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس	**٢٤٨,٣٠٣**	**٢٤٨,٣٠٣**
النقص بمقدار ١٠٠ نقطة أساس	**(٢٤٨,٣٠٣)**	**(٢٤٨,٣٠٣)**

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن مجموعة متنوعة من الأسباب المرتبطة بالإجراءات والتكنولوجيا والبنية التحتية التي تدعم أنشطة الصندوق مع الأدوات المالية سواء داخلياً أو خارجياً لدى مقدم الخدمة للصندوق ومن العوامل الخارجية غير مخاطر الائتمان والسوق والسيولة مثل تلك الناتجة عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المتعارف عليها لسلوك إدارة الاستثمار.

يهدف الصندوق إلى إدارة المخاطر التشغيلية لكي يحقق التوازن بين الحد من الخسائر والأضرار المالية التي تلحق بسمعته وبين تحقيق هدفه الاستثماري المتمثل في تحقيق عوائد لمالكي الوحدات.

١٧. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر التشغيل (يتبع)

إن المسؤولية الرئيسية لإعداد وتنفيذ الضوابط الرقابية على المخاطر التشغيلية تقع على عاتق فريق إدارة المخاطر. يتم دعم هذه المسؤولية عن طريق إعداد معايير عامة لإدارة مخاطر العمليات بحيث تشمل الضوابط والإجراءات لدى مقدمي الخدمة وإنشاء مستويات خدمة مع مقدمي الخدمة في المجالات التالية:

- توثيق الضوابط والإجراءات الرقابية؛
- المتطلبات لـ:
  - الفصل المناسب بين المهام بين مختلف الوظائف والأدوار والمسؤوليات؛
  - تسوية المعاملات ومراقبتها؛ و
  - التقييم الدوري لمخاطر العمليات التي يتم مواجهتها.
- كفاية الضوابط والإجراءات الرقابية لمواجهة المخاطر المحددة؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية والمتطلبات القانونية الأخرى؛
- وضع خطط طوارئ؛
- التدريب والتطوير المهني؛
- المعايير الأخلاقية ومعايير الأعمال؛ و
- تقليل المخاطر بما في ذلك التأمين إذا كان ذلك مجديًا.

١٨. القيم العادلة للأدوات المالية

يقوم الصندوق بقياس بعض الأدوات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

القيمة العادلة هي القيمة التي سيتم استلامها مقابل بيع أصل ما أو دفعها مقابل تحويل التزام ما بموجب معاملة منتظمة تتم بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام ستتم إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام، أو
- في أفضل سوق مناسبة للأصل أو الالتزام في غياب سوق رئيسية.

نماذج التقييم

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في الأسواق النشطة إلى الأسعار التي يتم الحصول عليها مباشرة من أسعار الصرف التي يتم من خلالها تداول الأدوات أو الحصول عليها من خلال وسيط يقدم الأسعار المدرجة غير المعدلة من سوق نشط لأدوات مماثلة.

وبالنسبة للأدوات المالية التي من النادر تداولها وذات شفافية أسعار ضئيلة، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام بناءً على السيولة وعدم التأكد من عوامل السوق وافتراضات التسعير والمخاطر الأخرى التي تؤثر على أداة معينة.

يقيس الصندوق القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة أدناه والذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس.

المستوى ١: المدخلات التي تمثل أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للأدوات المماثلة.

المستوى ٢: المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة المشمولة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة (الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على أدوات مقيمة باستخدام: أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة، أو الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة أو متشابهة في الأسواق التي يتم اعتبارها على أنها أقل من نشطة، أو طرق تقييم أخرى التي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها الهامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من البيانات السوقية.

المستوى ٣: المدخلات غير القابلة للملاحظة. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات ذات طرق التقييم التي تشتمل على مدخلات لا تستند على بيانات قابلة للملاحظة، كما أن المدخلات غير القابلة للملاحظة ذات أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها بناءً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة ولكن بالنسبة لتلك التي تتطلب تعديلات أو افتراضات غير قابلة للملاحظة هامة لتعكس الفروقات بين الأدوات.

١٨. القيم العادلة للأدوات المالية (يتبع)

يقوم الصندوق بتقييم أدوات حقوق الملكية التي يتم تداولها في سوق مالي بآخر أسعارها المسجلة.
بالقدر الذي يتم فيه تداول أدوات حقوق الملكية بنشاط وعدم تطبيق تعديلات التقييم، يتم تصنيفها ضمن المستوى ١ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة؛ وبالتالي تم تصنيف موجودات الصندوق المسجلة بالقيمة العادلة بناءً على المستوى ١ للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير حسب المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياس القيمة العادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

		القيمة العادلة			
	القيمة الدفترية	**المستوى ١**	**المستوى ٢**	**المستوى ٣**	**الإجمالي**
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة	**١٦,٧٥٣,٢٧٥**	**١٦,٥٦٨,٠٨٠**	**--**	**--**	**١٦,٥٦٨,٠٨٠**
	١٦,٧٥٣,٢٧٥	**١٦,٥٦٨,٠٨٠**	**--**	**--**	**١٦,٥٦٨,٠٨٠**

خلال الفترة لم يتم أي تحويل في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للموجودات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة.

تعتبر الأدوات المالية الأخرى التي لا يتم تقييمها بالقيمة العادلة مثل النقد وما في حكمه وودائع سوق النقد وأتعاب الإدارة المستحقة والمصروفات المستحقة موجودات ومطلوبات مالية قصيرة الأجل تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة.

١٩. آخر يوم تقييم

آخر يوم تقييم للفترة كان ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

٢٠. صافي قيمة الموجودات

اعتمدت هيئة السوق المالية في تعميمها بتاريخ ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ (الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م) منهج صافي قيمة الموجودات الثنائي لصناديق الاستثمار. وفقاً للتعميم الوارد أعلاه، يتم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لأغراض المحاسبة والتقرير ولا يتأثر صافي قيمة موجودات التعامل حتى إشعار آخر.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بلغ صافي قيمة الموجودات لكل وحدة ١٠,٣٣ ريال سعودي مع الأخذ بالاعتبار تأثير المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، وبلغ صافي قيمة موجودات التعامل لكل وحدة ١٠,٣٥ ريال سعودي. راجع التسوية أدناه.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

	الإيضاحات	**صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات**	**صافي الموجودات العائدة لكل وحدة**
صافي الموجودات وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي		**٢٥,٣٧٦,٥٠٤**	**١٠,٣٣**
أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩	١٣	**٥٣,٠٨٨**	**٠,٠٢**
صافي موجودات التعامل		**٢٥,٤٢٩,٥٩٢**	**١٠,٣٥**

٢١. الأحداث بعد نهاية فترة التقرير

لا توجد أحداث لاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي تتطلب تعديلات أو إفصاح في القوائم المالية أو الإيضاحات المرفقة.

٢٢. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الصندوق في ١٦ رمضان ١٤٤٦هـ (الموافق ١٦ مارس ٢٠٢٥م).